

## فضيحة الأسمنت: رواية حسن خريشة، رئيس لجنة التحقيق المصغرة\*

■ صدر قبل بضعة أيام تقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني بشأن ما اصطلح على تسميتها بقضية الأسمنت المصري. هل تضعنا في صورة هذه القضية..؟

□ كانت البداية قبل ثمانية أشهر حيث تلقينا طلباً رسمياً من قبل ماهر الكرد وكيل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني يطالبنا بالتحقيق في هذه القضية، مرفقاً بالطلب الذي سلمني إياه نسخة من مقالات نشرتها صحيفة "العربي" المصرية كشفت فيها معلومات تتعلق بهذه القضية، كما تلقيت شكوى من مواطن، أغفل اسمه، بذات الشأن، أرفق بها هو الآخر نسخة من أحد مقالات الصحيفة المذكورة.

في البداية، ولأننا نعرف بوجود مشاكل بين ماهر المصري وزير الاقتصاد الوطني، ووكيله ماهر الكرد، اعتقدنا أن هذه الشكوى قد تكون كيدية وقدم الوكيل الكرد نسخة من الشكوى إلى اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي التي يرئسها الدكتور عزمي الشعيبي، الذي بادر إلى إعداد تقرير مستعجل خلال بضعة أيام، ثم جاء ماهر المصري إلى المجلس التشريعي وتقدم بتقرير حول القضية، وقرأ التقريران أمام المجلس، دون أن يلقيا استحساناً من قبل المجلس، فتم رد تقرير الوزير، وحول التقرير والقضية برمتها إلى لجنة الرقابة. وكان ذلك في بداية رئاسة رفيق النتشة (أبو شاكر) للمجلس التشريعي.

■ ما كان موقف رئيس المجلس من هذه القضية..؟

□ كرئيس مجلس تشريعي لا موقف له حيال هذه القضية. هذه قضية لها علاقة بلجان المجلس أكثر من رئاسته. من جهتنا في لجنة الرقابة، طلبنا اشتراك اللجنة القانونية ورئيسها عبد الكريم أبو صلاح ولجنة الموازنة ورئيسها الدكتور سعدي الكرنز. إنما على الصعيد الفعلي، فإن لجنة الرقابة هي التي تولت متابعة القضية، حيث قررت

---

(\* المصدر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic>  
مقابلة أجراها معه في عمان شاعر الجوهري.

تشكيل لجنة تقصي حقائق للتوجه إلى القاهرة، وذلك بعد أن سألنا عدداً من الذين لهم علاقة بوزارة الاقتصاد الوطني، وتحديدًا عبد الحفيظ نوفل، مدير عام الوزارة في ذلك الوقت.

### ■ ماذا سألتموه..؟

□ سألناه عن قضية الأسمنت، فأنكر معرفته بها طوال ثلاث جلسات، كان يطرح في كل واحدة منها قضايا متناقضة مع ما يطرحه في غيرها، وكأنه كان يخفي معلومات عن اللجنة، إذ لم يكن يقر بصحة أية معلومات إلا بعد أن نتأكد منها من جهات أخرى. لقد كان يواصل إنكار معرفته لأي شيء إلا في حالة مواجهته بمعلومات محددة فيقر بصحتها. بعد هذا التقصي المبدئي للمعلومات توجهت لجنة التقصي إلى القاهرة.

### ■ ما هي القناعة التي تشكلت لديكم بشأن دور وزارة الاقتصاد قبيل توجهكم إلى القاهرة..؟

□ كانت قناعتنا تنطوي على وجود شكل من أشكال الإهمال والتقصير من قبل الوزير وعدم قدرته على متابعة ما يدور في وزارته، وأن بعض موظفي الوزارة كانوا متورطين بشكل مباشر في هذه القضية. وأود أن ألفت إلى أننا ونحن في طريقنا إلى القاهرة ووجهنا بعقبات.

### ■ ما هي..؟

□ شكّل وفد من ثلاثة أشخاص للذهاب إلى القاهرة هم أنا وكل من النائبين جمال الشاتي والدكتور سعدي الكرنز. في البداية رفض رئيس المجلس أن نذهب إلى القاهرة للتحقيق في هذا الموضوع.

### ■ لماذا..؟

□ كان يرى أن لا داعي لذلك، وأنه يمكن للمجلس التشريعي أن يخاطب سفارة فلسطين في القاهرة لتتولى الحصول على المعلومات المطلوبة وتزويدنا بها، وذلك لغايات توفير النفقات. لكن اللجنة أصرت على الذهاب إلى القاهرة، وهذا ما حدث، بموافقة رئيس المجلس. في الليلة السابقة كانت القناة العاشرة للتلفاز الإسرائيلي بثت تقريراً مصوراً عن قضية الأسمنت، وعن تشكيل المجلس التشريعي للجنة تحقيق في هذه القضية. وتحدث التقرير كذلك عن أحمد قريع رئيس الوزراء، ومصنع القدس للخلطات الأسمنتية الجاهزة الذي يملكه في أبو ديس. وعرض شريط مصور لشاحنات تنقل خلطات الأسمنت من هذا المصنع إلى حيث تقام مستوطنة جبل أبو غنيم. وأوردت

## القناة اسم جميل الطريفي.

في الطريق إلى الأردن ووجهنا بعقبات كثيرة. ففي طريقنا إلى الجسر، تعمد الإسرائيليون أن يوقفوا سيارتنا ويقوموا بفك عجلاتها ونحن داخلها. وقد تم تعطيلنا قرابة الخمس ساعات. حاولنا الاتصال خلال ذلك مع جميل الطريفي وزير الشؤون المدنية، لكننا لم نوفق في الاتصال به، ويبدو أنه لم يكن لدى الوزارة استعداد لمساعدتنا. لكن تدخل الإعلام الفلسطيني نجح في تمكيننا من مواصلة رحلتنا إلى عمان ومنها إلى القاهرة. فقد اتصل وليد العمري مراسل قناة "الجزيرة" مع مختلف وسائل الإعلام، بما في ذلك الصحفيون الإسرائيليون، وأبلغهم بمنعنا من السفر. وقد اتصلت معنا الإذاعة الإسرائيلية لتسأل عن أسباب منعنا من السفر لكنني رفضت الحديث معها. واتصلت معنا عدة محطات تلفزة تسأل عن الأمر، ما شكل ضغطاً على الجانب الإسرائيلي، جعله يسمح لنا بالمغادرة إلى الأردن. وكان مفاجئاً لنا أن يكون محمود عباس (أبو مازن) موجوداً على متن ذات الطائرة التي أقلتنا إلى القاهرة.

[.....]

في اليوم التالي ذهبنا إلى مقر صحيفة "العربي" حيث التقينا مع رئيس تحريرها عبد الله السناوي ومع صحفي اسمه سعيد السويركي الذي كان كتب التقارير المتعلقة بقضية الأسمنت. السويركي أبلغنا أنه في البداية كان يحقق بشأن قضية تطبيع مصري - إسرائيلي، غير أنه لفت انتباهه تواجد تاجر إسرائيلي اسمه بلنسكي يحمل جواز سفر ألمانيا في فنادق القاهرة، ويقوم بزيارات مستمرة لمصانع الأسمنت في السويس وبني سويف، ولديه مكتب استيراد وتصدير في القاهرة، وتبين أن عمره سبعون عاماً وهو يملك عدة شركات في إسرائيل إحداها تعمل في مجال الزيت، وأخرى في مجال النفط، وثالثة في مجال النقل، ورابعة في مجال الأسمنت اسمها "توت مان كونكريت كومبني". وهذه الشركات مسجلة باسمه أو باسم زوجته وأولاده.

التحقيقات الصحفية التي أجراها السويركي بينت أن بلنسكي أصبح مستورداً لكميات كبيرة من الأسمنت المصري تقدر بحوالي مئة ألف طن وأكثر وذلك خلال أشهر معدودة. وقد أدى نشر تحقيقات صحفية عن نشاطات بلنسكي إلى توقف مصانع الأسمنت المصرية عن بيعه إنتاجها جراء ضغوط تعرضت لها بشكل غير مباشر. بلنسكي بدأ فوراً البحث عن طريقة بديلة لاستيراد الأسمنت المصري فوجد ضالته في الجانب الفلسطيني، وذلك من خلال علاقات سابقة له مع بعض الأشخاص والشركات الفلسطينية. وقد أثارت الصحيفة ذاتها القضية مجدداً تحت عناوين تقول إن وزراء

فلسطينيين يتعاملون مع بلنسكي في نقل أسمنت مصري للجدار الإسرائيلي. وقد زودتنا الصحيفة بوثائق تتعلق بالقضية تؤكد صحة كل ما نشر، وتفقدنا القدرة على مقاضاتها.

عبد الله السناوي وسعيد السويركي أحضرا شخصاً آخر اسمه عصام، وهو مصري يملك شركة نقل تتولى نقل الأسمنت من مصنع الأسمنت إلى معبر العوجا الذي يربط مصر بإسرائيل. وقد أحضر معه شريكه، وأبدى استعداداه لأن يزودنا بكل تفاصيل القضية. وبالفعل، فقد زودنا بوثائق إرساليات الأسمنت التي خرجت من المصنع إلى معبر العوجا، وكانت تتضمن اسم السائق ورقم السيارة والكمية والتاريخ، حيث تبين أنه في الفترة بين نهاية تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، وبداية كانون الأول/ديسمبر، تم تصدير كميات أسمنت ضخمة لإسرائيل إجمالاً 1440 طناً من الأسمنت السائب غير المكيس. وهذه الكمية نقلت بواسطة سيارات شركة واحدة بخلاف ما نقل بواسطة شركات أخرى. قبل أن نلتقي مع عصام هذا، التقينا مع ممثل شركة جمعة قنديل الطريفي في القاهرة.

#### ■ من هو جمعة قنديل الطريفي..؟

□ هو تاجر فلسطيني يملك مصانع أسمنت وكسارات، وهو من أقارب جميل الطريفي وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، وشريك سابق لجمال الطريفي شقيق الوزير في مكتب تجاري بالقاهرة يديره شخص اسمه وليد العمري.. وهو ابن فخري العمري الذي استشهد مع صلاح خلف وهائل عبد الحميد عضوي اللجنة المركزية لحركة "فتح" الذين قتلوا في تونس مطلع 1991. وقد زرنا العمري وجلسنا معه، وقد روى لنا ما يلي: كنا نتعامل في البداية مع شخص اسمه (أبو أسامة) جمال بركة (شركة انتصار بركة) وهي مسجلة في كل من فلسطين ومصر، حيث كنا نشترى الأسمنت من مصر ونرسله إلى فلسطين حيث نسلم جزءاً من الكمية إلى جمعة قنديل الطريفي.. أي أن جمعة لم يكن يستورد أسمنتاً بشكل مباشر. وإجمالي الكمية التي استوردها (أبو أسامة) بركة هي 27 ألف طن، ورد منها حوالي 16 ألف طن لجمعة قنديل الطريفي، وتبقت كمية مقدارها 7-8 آلاف طن حدثت مشكلة بين جميل وأبو أسامة بشأن الجهة التي ذهبت إليها. وقد شك العمري أن هذه الكمية ذهبت للإسرائيليين، فأوقف التعامل مع أبو أسامة. وعندها بدأ جمعة قنديل الطريفي يبحث عن ترخيص خاص به يؤهله لجلب الأسمنت بشكل مباشر من مصر. وقد تقدم بطلب رخصة إلى وزارة الاقتصاد الوطني في رام الله في شهر أيلول/سبتمبر 2003، حيث حصل عليها

بصعوبة، إذ طلب منه الذهاب إلى مؤسسة المواصفات والمقاييس ويسلم عينات من الأسمنت المصري الذي يعتزم استيراده ليتم فحصها في الأردن، ثم ليحصل من مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية على شهادة إجازة. وقد استغرقت المعاملة فترة زمنية طويلة، علماً أنه كان طلب استيراد كمية مقدارها خمسون ألف طن. وفي النهاية أبلغ أن الكوتا الفلسطينية لا تسمح باستيراد هذه الكمية، وتم خفضها إلى عشرين ألف طن، ووفق له عليها بعد قرابة الشهرين.

أمّا جمال الطريفي شقيق جميل الطريفي فقد تقدم بطلب رخصة استيراد بعد فترة من تقديم طلب جمعة قنديل الطريفي، وحصل عليها في ذات اليوم دون الرجوع لأي جهة خارج الوزارة.

بدورنا سألنا مؤسسة المواصفات والمقاييس عن كيفية حدوث ذلك، فتلقينا إجابة مفادها أن هذه الرخصة صدرت عن وزارة الاقتصاد الوطني بالرغم عن المؤسسة.

#### ■ كيف..؟

□ لم يشرحوا لنا. وهذا هو السؤال الكبير الذي لم نجد إجابة له. وكذلك جمال الطريفي لم يجب عليه.

#### ■ هل تعتقدون أن وزير الاقتصاد سهل له الأمر..؟

□ قد يكون، وقد يكون أي طرف آخر. لا معلومات لدينا.

يضيف وليد العمري أن الأمن المصري استدعاه بعد نشر التحقيقات الصحفية حول القضية، وأبلغه أنه كأمن مصري لا يستطيع التحدث مع السلطة الفلسطينية بشكل مباشر حول هذا الأمر.

### رسالة مصرية لقريع

#### ■ لماذا..؟

□ لا أدري. هذا ما سمعته منه.

المهم أن وليد العمري كلف ووافق على نقل رسالة إلى السلطة الفلسطينية حيث حضر شخص من الأمن المصري والتقى مدير مكتب أحمد قريع (أبو علاء رئيس الوزراء) وأبلغه أن جزءاً من الأسمنت المصري الذي يتم استيراده يذهب إلى الجدار الإسرائيلي.

يقول عبد الحفيظ نوفل مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني إن أبو علاء استدعاه

وطلب منه أن يشرح له حقيقة الأمر. فبادر نوفل من فوره إلى توجيه كتاب رسمي إلى مصنع بني سويف للأسمنت في مصر بوقف رخص كل من جمعة قنديل الطريفي وجمال الطريفي. وقد أبلغ نوفل أبو علاء بعدم وجود مشكلة، وأن الوزارة أوقفت كل التراخيص من قبيل إجراءات الحيطة والحذر.

بعد لقائنا مع وليد العمري، التقينا ثانية مع عصام، صاحب شركة النقل الذي زودنا بوثائق تتعلق بإرساليات الأسمنت. وأثناء جلوسنا معه تلقى اتصالاً هاتفياً من شخص اسمه ماهر مبروك وكيل جمال الطريفي، ووكيل بلنسكي معاً. ماهر أبلغ عصام، الذي أسمعنا نص المكالمة، "موضوعك منتهي وسندفع المبلغ المتفق عليه". أجابه عصام: أنا أريد أن يحدثني معلمك. وبعد عشرين دقيقة تلقى اتصالاً آخر، كان في هذه المرة من جمال الطريفي، وقد أسمعنا هذه المكالمة أيضاً، التي قال فيها الطريفي: "أنت لا تعرفني.. على رقبتي إني سأدفع لك ما التزمت به". ولم نكن نحن نعرف صوت جمال الطريفي، لكن عصام هو الذي أبلغنا باسم محدثه، وفي هذه اللحظة بدأت شكوكنا تتحول إلى يقين، خاصة أن عصام شرح لنا أن جمال الطريفي يريد أن يدفع له مبلغ عشرة آلاف دولار مقابل أن يقدم لنا كلجنة تحقيق معلومات مضللة، تفيد أن كل استيراد شركة جمال الطريفي يذهب إلى أراضي السلطة الفلسطينية. لكن عصام أكد لنا أن كل الكمية تذهب لإسرائيل بواسطة بلنسكي. وقد زودنا بصور عن إداخلات بنكية في فرع أحد البنوك في حي التوفيقية في القاهرة من قبل كل من جمال الطريفي وبلنسكي في حساب مصنع الأسمنت لدى هذا البنك. وقد سألنا عصام عن كيفية تسريب الأسمنت للإسرائيليين فشرح لنا قائلاً:

تقدم رخصة الاستيراد الفلسطينية للمصنع المصري، حيث يتم نقل الكمية المصرح بها إلى معبر العوجا بين مصر وإسرائيل، ومن هناك ينقل إلى منطقة نتسانا داخل الحدود الإسرائيلية، ولا وجود فلسطيني فيها. وقبيل دخول الأسمنت إلى نتسانا يتم تغيير الملكية من اسم الشركة الفلسطينية إلى شركة بلنسكي الذي يقوم بتحميلها وإدخالها إلى إسرائيل. وهذا ما ثبت له صحته.

■ ما هي الفترة التي تم خلالها تزويد إسرائيل بأسمنت مصري عن طريق وسطاء فلسطينيين..؟

□ حدث ذلك خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2003 إلى آذار/مارس 2004. وقبل ذلك كان يتم استيراد الأسمنت المصري إلى إسرائيل بشكل مباشر.

وأود أن ألفت هنا إلى أن التعامل مع الأسمنت كان يخضع في فلسطين لاحتكار

شركة الخدمات الفلسطينية التي يرئسها خالد سلام المستشار الاقتصادي للرئيس ياسر عرفات، حيث كان يحتكر شراء الأسمنت من مصنع نيشر الإسرائيلي، ومن مصر والأردن وتركيا. ولم يكن مسموحاً لأي جهة أخرى أن تستورد الأسمنت. غير أنه تحت شعار وقف الاحتكار فتح سوق الاستيراد أمام الأسمنت، دون الإخلال ببقاء سلام الوكيل الوحيد للمصنع الإسرائيلي حيث لا يحق لأي كان الشراء من هذا المصنع دون موافقته. كما أنه بقي مسيطراً بمفرده على استيراد الأسمنت من الأردن. وهذا يدعو للتساؤل عن أسباب فتح باب التنافس والاستيراد فقط من مصر..؟! وقد بلغ مجموع أذونات الاستيراد التي صدرت خلال هذه الفترة لصالح شركات فلسطينية 420 ألف طن. كما أنه يدعو للتساؤل عن كيف غضت إسرائيل النظر عن استيراد أسمنت لها بواسطة شركات فلسطينية بخلاف الاتفاقية الاقتصادية التي تحظر استيراد شركات فلسطينية لأي سلعة إلى إسرائيل..؟

وهنا أود أن ألفت إلى أن مصانع الأسمنت المصرية تباع إنتاجها لشركات فلسطينية بأسعار مخفضة بهدف مساعدة الشعب الفلسطيني على البناء والتعمير، حيث يبيعون طن الأسمنت لفلسطين بمبلغ 22 دولاراً بدلاً من 26 دولاراً للغير، مع إعفاء من الضرائب.

كما أريد أن ألفت إلى أنه في الوقت الذي كان يتم فيه استيراد الأسمنت من الأردن وتركيا ومصر، وبكميات كبيرة جداً تزيد عن حاجة السوق الفلسطيني، كانت الأسعار ترتفع في هذا السوق الذي كان ولا يزال يشهد خمولاً في عملية البناء جراء الأوضاع الأمنية.

وكان لافتاً لنا أن شركة جمال الطريفي اشترت في ذات الفترة كمية أسمنت صغيرة من مصنع نيشر الإسرائيلي، بهدف التضليل كما يبدو.

■ ما هي الانطباعات التي عدتم بها من القاهرة..؟ ما هي الجهات المتورطة في هذه القضية..؟

□ عدنا بأسماء شركات محددة هي: شركة انتصار بركة، شركة جمال بركة (زوجها)، شركة جمعة قنديل الطريفي، وشركة الطريفي للباطون الجاهز التي يرئسها جمال الطريفي، وشقيقه الوزير جميل شريك فيها. وكانت لدينا بعض الشكوك حول شركة أخرى تحمل اسماً مشابهاً وهو شركة بركة، التي تبين لنا بعد الجلوس مع أصحابها أنها تستورد أسمنتاً من مصنع السويس إلى قطاع غزة. وهذه الشركة فيها شريك هو شقيق العقيد محمد دحلان وزير الشؤون الأمنية السابق. ولم يثبت لنا أن هذه الشركة

تزود إسرائيل بالأسمنت.

## الأسمنت والجدار

■ هل ثبت لكم استخدام إسرائيل الأسمنت المهرب لإسرائيل في إنشاء جدار الفصل..؟

□ لم يثبت لنا ذلك لعدم توفر إمكانات كافية لنا تساعدنا في التحقيق. فنحن لسنا جهازاً أمنياً. لكنه ثبت لنا بشكل قطعي نهاب هذا الأسمنت إلى السوق الإسرائيلي، وهذا يعني أن جزءاً منه ذهب بشكل أو بآخر لإنشاء الجدار. وحتى إن لم يذهب إلى الجدار فإنه لبى حاجات السوق الإسرائيلي التي يشكل الجدار والمستوطنات الجزء الأساس منها.

أريد أن أقول إنه يوجد لدينا تقرير مقدم من جرار القدوة رئيس هيئة الرقابة الفلسطينية (أعلى هيئة رقابية في السلطة الفلسطينية)، وهو خال الرئيس ياسر عرفات، ويحمل تاريخ 2003/11/9 وموجه للرئيس عرفات، يقول في بنده الثالث إنه تبين أن الأسمنت الذي يهرب من معبر العوجا يذهب إلى الجانب الإسرائيلي ويستخدم في بناء صبات باطونية لجدار الفصل العنصري.

■ ما الإجراء الذي اتخذته الرئيس في ضوء هذا التقرير..؟

□ للأسف إن الرئيس لم يحرك ساكناً في هذا الموضوع. ورغم أننا لا نثق كثيراً بتقارير هيئة الرقابة، لأن رئيسها يرفض حتى الآن التعاون مع المجلس التشريعي، ويكتفي بتقديم تقارير الهيئة فقط للرئيس، إلا أننا نعتبر هذا التقرير دليلاً على استخدام الأسمنت المصري في بناء الجدار. وقد اعترف لنا جرار القدوة بصحة التقرير الصادر عند سؤاله عنه.

■ ماذا فعلتم بعد عودتكم لفلسطين..؟

□ التقينا فوراً مع أحمد قريع رئيس الوزراء، وأبلغناه أن قضية الأسمنت تفاقمت، وشرحنا له التفاصيل. وأشرنا إلى الزج باسمه في تقرير القناة الإسرائيلية العاشرة، فقال أنه استمع إليه، كما استمع إلى رد اللجنة بهذا الشأن. وأضاف: "أنا جاهز للتحقيق في أي وقت تحدده!".

أجبناه بأننا نتحدث عن الأسمنت المصري، وليس عن الخلطات الأسمنتية التي تناولها تقرير التلفزيون الإسرائيلي. وطلبنا منه أن يزودنا بما لديه من معلومات. وكان أبو علاء أبلغني عبر اتصال هاتفي أجريته معه من القاهرة حين كان في روما،



حيث أبلغني بوجود ملف لديه حول هذه القضية. وقد زودني بهذا الملف الذي يحتوي على رسالة الوزير ماهر المصري حول الوضع، وهي موجهة لرئيس الوزراء، ورسالة موجهة من ماهر المصري للجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، وقرار المصري تشكيل لجنة تحقيق ثلاثية برئاسة صبحي أبو شعيرة.

وقد أجرت هذه اللجنة تحقيقاً بمشاركة وزارة المالية، تم خلاله الاستماع لشهادات المعنيين بهذه القضية. وتتطرق تحقیقات هذه اللجنة إلى كيفية تشكيل لجنة الكوتا الفلسطينية في وزارة الاقتصاد، وتورد تقريراً يفيد أن كمية الأسمنت التي دخلت أراضي السلطة الفلسطينية هي 1430 طناً وقد دخلت أراضي السلطة الفلسطينية. ويحمل التقرير توقيع عبد الحفيظ نوفل مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني، علماً أنه لم يكن موجوداً في حينه داخل الأراضي الفلسطينية، حيث كان مسافراً. وتبين أن التقرير موقع فعلياً من قبل الموظف أيمن شهوان الذي وضع خاتم الوزارة على التقرير وأرسله إلى مصنع أسمنت بني سويف بهدف نفي تسرب الأسمنت المستورد من هذا المصنع لإسرائيل. وقد كان هذا الموظف يعمل في الارتباط مع الجانب الإسرائيلي مع الوزير جميل الطريفي. ويقول أيمن إن جمال الطريفي شقيق الوزير هو الذي أملاه نص التقرير، وطلب منه التوقيع عليه ومهره بخاتم الوزارة!..

وقد علمنا خلال التحقيقات التي أجريناها أن عبد الحفيظ نوفل سافر بدوره إلى مصر في ظروف تجلب الشبهة. إذ يقول أنه عندما كان متوجهاً إلى دبي للمشاركة في مؤتمر انعقد هناك، التقى عماد الفالوجي، الوزير السابق، عند الجسر المؤدي إلى الأردن، حيث أبلغه الفالوجي أنه زاهب إلى مصر ليمثل فلسطين، فرد عليه نوفل ما دام الأمر كذلك، فأنا سأذهب إلى مصر لغايات الترويج ولن أذهب إلى مؤتمر دبي. وفي الطائرة التي أقلته من عمان إلى القاهرة، يقول نوفل أنه التقى مصادفة مع جميل الطريفي، ونزل الاثنان معاً في فندق سميراميس في القاهرة، حيث كان يقيم في ذات الفندق مع التاجر الإسرائيلي بلنسكي وخالد سلام المستشار الاقتصادي لياسر عرفات. ويدعي نوفل أن كل هذا حدث مصادفة!..

وعلى فرض أن المسألة كانت من قبيل المصادفة، فكيف يذهب نوفل إلى القاهرة، ويتغيب عن المؤتمر المكلف بحضوره في دبي دون أن يبلغ وزيره ماهر المصري بما حدث...؟

### اعتراف الطريفي

■ وماذا يقول عماد الفالوجي عن هذه القضية..؟

□ الفالوجي ينفي القصة من أساسها ويقول إنها كاذبة لا أساس لها.

وتخلص لجنة التحقيق التي شكلها وزير الاقتصاد إلى وجود تقصير هنا وهناك. إلى ذلك، ذهبنا إلى وزارة الاقتصاد الوطني وحصلنا على نسخ من تصاريح الاستيراد التي صدرت بأسماء أشخاص، حيث يلاحظ أن كمية الأسمت مدونة على هذه الرخص بالأرقام وليس بالأحرف والكلمات ما يسهل التلاعب بالكميات المدونة عليها. وبعض هذه التصاريح غير مدون عليه تاريخ صدوره أو انتهائه، وبعضها مكتوب عليه بخط اليد، علماً أن الأصل مطبوع بواسطة الكمبيوتر، ما يؤكد وجود تزوير.

بعد الاطلاع على كل ذلك، ذهبنا إلى الوزير جميل الطريفي حيث أصرينا على الالتقاء مع شقيقه جمال بوجوده. وفور دخولنا، وقبل أن نطرح السلام، بادأنا جمال الطريفي قائلاً: أريد أن أبلغكم بأن هناك شخصاً مصرياً اسمه عصام اتصل بي من القاهرة وطلب مني أن أدفع له مبلغ عشرة آلاف دولار عن جمعة قنديل الطريفي، وأنا أحبته قائلاً: "على رقبتى وعلى راسي!.."

لقد استوقفتني هذه الرواية، خاصة وأن العلاقة بين جمال الطريفي وجمعة قنديل الطريفي أصبحت علاقة تنافس وتزاحم وخلاف، ولا يعقل أن يدفع جمال مالاً بدلاً عن جمعة، خاصة وأننا نعرف حقيقة هذه الرواية، حيث أدركت أن رواية الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع عصام بوجودنا قد سربت إليه.

#### ■ من الذي سربها له..؟

□ ربما عصام نفسه، أو أحد آخر.

#### ■ ألم تشك في أحد من أعضاء لجنة التحقيق..؟

□ لا. دعنا نتجاوز هذه المسألة.

قلت لجمال الطريفي فوراً ما حدث ليس ما تقوله. ما حدث أننا كنا نجلس مع عصام لحظة اتصالك به، وقد استمعنا إلى مكالمتك معه. ثم إن عصام لا أموال له لدى جمعة قنديل الطريفي. وأبرزت له كتاباً من عصام بذلك. ثم إنك تتهم جمعة قنديل الطريفي بأنه هو الذي أثار كل هذه القضية ضدك، فما كرم الأخلاق هذا الذي يجعلك تدفع أموالاً عنه..؟!

وقد أربكه كلامي، وتحدثنا في كل التفاصيل، وسألته: لم تحولون الأسمت إلى بلنسكي..؟ فأجاب أنه يفعل ذلك بهدف تخفيف الإجراءات الأمنية الإسرائيلية. لكنهم

قالوا في التحقيق الذي أجرته وزارة المالية إن نقل الملكية لا يعني تخفيف الإجراءات الأمنية بشكل كامل. والواقع أن الإجراءات الأمنية تزداد في هذه الحالة لأن الأسمت يذهب إلى إسرائيل.

وسألته كيف حصلت على رخصة استيراد أسمنت في ذات يوم تقديم الطلب بخلاف ما حصل مع قريبك جمعة..؟ فأجاب قائلاً: "بطريقتي الخاصة".

وسألته كيف جعلت الموظف أيمن شهوان يكتب ورقة تقول إن 1430 طن أسمنت مصري دخلت إلى الأراضي الفلسطينية وأبرزت له ورقة مكتوبة من مكتب تجاري مصري موقعة من قبل شخص اسمه عبد الحي تقول إن البضاعة المملوكة من قبل جمال الطريفي مرسله لإسرائيل، ومحولة إلى منطقة اسمها رأس العين في إسرائيل لصالح بلنسكي.. فأجاب أن هذه الورقة مزورة. وعندها طلبت منه إثبات أنها مزورة..!

مقابل هذه الورقة أحضر جمال الطريفي ورقة من شخص عربي في رأس العين يقول فيها أنه لا يعرف جمال الطريفي ولم يتعامل معه. وأراد أن يثبت بواسطة هذه الورقة أنه لم يرسل أسمنتاً مصرياً لإسرائيل. فأجبتة فعلاً إن هذا الرجل لا علاقة له بك، لأن الأسمت كان يذهب إلى شركة بلنسكي التي لا يعمل فيها أي عربي أصلاً.

هذا ما حدث في اللقاء الأول مع جمال الطريفي.

#### ■ ماذا قال جميل في هذه الجلسة..؟

□ جميل قال لي قبل أن نذهب إلى مصر: "هذه قصة تافهة يا حسن. بلنسكي الذي تتحدثون عنه صديق قديم لنا، كان يحضر لنا بضاعة وينقل لنا زيوتاً. علاقتنا قديمة به، وهو ليس بتاجر كبير."

لكن خالد سلام يقول كلاماً آخر عن بلنسكي..

#### ■ ما علاقة خالد سلام..؟

□ كنت التقيت به في رام الله، وقال لي: عندما تحضرون إلى القاهرة سأزودكم بمعلومات كثيرة عن قضية الأسمت. لكنه حين التقيناه في القاهرة حاول أن يدخلنا في متاهات. وعندها سألته: ناصر السراج ما هي قرابتك معه..؟ أجابني: إنه نسبي. فقلت له شكراً.. يعطيك العافية..!

ناصر السراج يعمل مديراً عاماً في وزارة الاقتصاد الوطني، وكانت له مشاكل مع الوزير ماهر المصري، فتدخل خالد سلام ونقله من وزارة الاقتصاد إلى وزارة الشؤون المدنية عند جميل الطريفي بمنصب وكيل وزارة مساعد. وبالتالي، لم تعد لخالد سلام

مصلحة في الحديث عن الطريقي.

### ■ هل خالد سلام متورط في قضية الأسمنت..؟

□ بشكل غير مباشر. هو المحتكر الوحيد لتجارة الأسمنت في كل أراضي السلطة، وقد سمح للشركات الخمس المذكورة بالاستيراد فقط من مصر.

### ■ لماذا..؟

□ هذا ما يجب أن يقوله الناس. توجد هنا علامة استفهام.

التقينا بعد ذلك مع وزارة المالية ودائرة الجمارك التي قدمت لنا تفصيلاً. الأمر الذي لا نستطيع إدراكه واستيعابه هو أن جمال الطريقي أحضر كتاباً يقول إنه بتاريخ 2003/11/2 دخلت 30 سيارة محملة بالأسمنت المصري، وفي ذات التاريخ (11/2) تم نقل جزء من هذه الحمولة إلى الخليل ونابلس، علماً أنه لا يعقل حدوث ذلك في مثل ظروفنا خلال يوم واحد. وقدم جمال الطريقي فواتير مقاصدة بهذه الكمية غير محددة فيها نوعية البضاعة وأنها أسمنت. وتقول هذه الفواتير إنه تم بيع هذه الكمية في مناطق في الضفة الغربية. وأبلغ الناس عبر كتب صادرة عنه أن هذه المادة غير المحددة في الفواتير هي أسمنت مصري!.. وهذا يعني وجود تلاعب وعمليات تضليل في هذه الفواتير.

وبدوره وجه ماهر المصري وزير الاقتصاد اتهامات إلى عبد الحفيظ نوفل مدير عام الوزارة، والموظف أيمن شهوان وعدد من موظفي الوزارة بالتورط في هذه القضية، وتعهد بأن يحاسبهم.

## مكافأة المتورطين

### ■ هل حاسبهم فعلاً..؟

□ حاسب الموظفين الصغار، أما نوفل فقد تمت ترقيته إلى وكيل وزارة مساعد بموافقة وتوقيع الرئيس ياسر عرفات!..

### ■ ما هي العقوبة التي أنزلها الوزير بالموظفين الصغار..؟

□ نقل بعضهم من وظيفة لأخرى، ووجه إنذارات لهم!.. لم تكن محاسبة في مستوى الجريمة.

بعد ذلك أحضر لنا شخص ما شريط فيديو كان مقدماً لرئيس الوزراء أبو علاء، وللأسف قدمت نسخة منه مع وثيقة أخرى من شركة حراسة وأمن إسرائيلية لرئيس

المجلس التشريعي رفيق النتشة. ولم يحله النتشة لنا!..

يقول التقرير المرفق بشريط الفيديو إنه في 2003/10/30 دخلت أراضي السلطة الفلسطينية 13 سيارة شاحنة محملة بالأسمت لعدة مرات، توجهت 11 منها إلى شمال إسرائيل، وباتت اثنتان منها داخل إسرائيل. وفي الصباح ذهبت إحدهما إلى رأس العين في شمال إسرائيل، والثانية إلى ديمونا. وأخرى فرغت حمولتها لدى شركة بلنسكي.

### ■ ما مصلحة الشركة الإسرائيلية في تزويد السلطة الفلسطينية بهذا وثائق..؟

□ مصلحتها تكمن في التنافس التجاري بين الشركات. يوجد تضارب مصالح بين شركة نقل "تعبوراه" العائدة لمصنع نيشر وشركة النقل العائدة لبلنسكي. وقد كان من مصلحة نيشر نشر هذا التقرير لإخراج شركة بلنسكي من السوق.

### ■ أنتم في لجنة التحقيق تلقون التقرير من شركة نيشر..؟

□ لا. نحن تسلمنا التقرير والشريط من أحد موظفي وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

### ■ هل سألتكم النتشة عن هذا الشريط..؟

□ أجبني بتأكيد وجود الشريط والتقرير لديه، وقال: لو سألتني لزودتكم بهما. ربما يكون نسي أن يحيلهما إلى اللجنة.

### ■ ولكن لم تأخر إعدادكم للتقرير الخاص بهذه القضية..؟

□ لقد تباطأنا في إعداد التقرير متعمدين، حتى لا نظلم أحداً، ونتقصى الحقائق بشكل صحيح، ولا تكون في تقريرنا ثغرات.

هذه قضية وطنية كبيرة، وأي إساءة لأي أحد، وأي اتهام دون دليل يمثل دعوة للقتل. نحن نطالب الناس بالذهاب إلى جدار الفصل العنصري ليقاتلوا ويموتوا، وعندما يكتشفون فجأة أن أشخاصاً فلسطينيين يساعدون في بناء الجدار، سيكون هناك حقد كبير، ونقمة على الناس الذين ساهموا في عملية البناء. وبالتالي تريثنا حتى لا نظلم أحداً، وليكون تقريرنا واضحاً، وكفي يصدر في لحظة سياسية مؤاتية، وليس في لحظة كان كل حديث السلطة والشعب الفلسطيني فيها ضد الجدار. كانت هناك معركة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، وكانت هناك معركة حقيقية على الأرض ضد الجدار. لذلك آثرنا تأجيل إصدار التقرير حتى لا يؤثر على موقفنا السياسي.

## التوصيات

### ■ ما هي التوصيات التي خلص إليها التقرير..؟

□ توجد ثلاث توصيات:

الأولى: إحالة ملف الشركات الأربع المدانة إلى النائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني، وذلك لعدم وجود أي مخرج قانوني يسمح للجنة بمصادرة أموال هذه الشركات لصالح المتضررين من الجدار أو الفقراء.

الثانية: تحميل وزير الاقتصاد الوطني والوزارة المسؤولية الكاملة عن هذه القضية من حيث عدم المتابعة، والتساهل في إصدار تراخيص الاستيراد وكثرة عددها، ومحاسبة الموظفين الذين أسأؤوا.

أنا لا أستطيع الاكتفاء بمحاسبة موظفين صغار، لأن المسؤولية لا تفوض. المسؤول أمام المجلس التشريعي، أولاً وأخيراً، هو الوزير، وعليه أن يتحمل مسؤولية أي تقصير، رغم علمنا أن الوزير ماهر المصري بطبيعته ليس فاسداً. وقد اعترف الوزير أمام المجلس التشريعي أن كمية الأسمنت التي وصلت إلى أراضي السلطة الفلسطينية هي 65 ألف طن سرب للإسرائيليين منها 14 ألفاً و500 طن. هو يعترف بمبدأ التسريب، ونحن نختلف معه بشأن الكمية.

يفترض كذلك أن نحمل الأمر لمجلس الوزراء بشكل كامل، على قاعدة تضامن وتكافل السلطة التنفيذية.

الثالثة: التحذير من تكرار وقوع ما حدث.

### ■ ألا يوجد أي دور للرئيس ياسر عرفات في هذه القضية..؟

□ لم يكن لأبي عمار أي دور في هذه القضية، باستثناء سكوته لدى تلقيه تقريراً مبكراً من جزار القدوة رئيس هيئة الرقابة. وبالطبع، فإن القدوة يتحمل مسؤولية، لأن هيئة الرقابة لم تتابع القضية، وكذلك الرئيس لأنه لم يحاسب أحداً.

### ■ إذا متى وكيف ستنفذ توصيات اللجنة..؟

□ هذه المرة مختلفة عن كل المرات وعن كل ملفات الفساد السابقة.

في هذه المرة أنا أتوقع من التجار والشركات الفلسطينية أن تبني وطناً فلسطينياً.. أن تساهم في بناء بلدنا، لا أن تقدم نصف أراضينا للإسرائيليين من خلال المساهمة في بناء الجدار، مقابل أرباح مالية. الذين فعلوا ذلك غلبوا مصالحهم المالية

والشخصية على المصلحة الوطنية.

لقد أصبح الموضوع موضوع رأي عام، سواء داخل فلسطين أو خارجها، وبالتالي مطلوب ممارسة حزم في هذه القضية.

وأكرر هنا.. إذا لم تستطع السلطة التنفيذية أن تنفذ قرارات المجلس التشريعي، فأعتقد أن الشعب الفلسطيني والمتضررين من الجدار قادرون على تنفيذ قرارات المجلس بالطريقة التي يرونها، لأنه لا يجوز، في هذه المرة تحديداً، أن يدفع الناس الدم، وأن تدعوهم لفعل ذلك دفاعاً عن أراضيهم ضد الجدار، وضد الاستيطان، ويأتي أحد من أبناء جلدتنا ليقبض من الإسرائيليين ثمن هذه الدماء!..

هذا واقع خطير، لا يقبل الشارع الفلسطيني أن يصمت عليه. وبالتالي، فإن السلطة التنفيذية والرئيس ياسر عرفات مجبران على محاسبة هؤلاء المتورطين بطريقة أو بأخرى حتى لا تنتهم مرة أخرى أمام الرأي العام الفلسطيني أو العربي بعمل عكس ما نقوله.

لقد اتخذنا قراراً بتحريم العمل في بناء الجدار. هذا القرار يشمل العمال الفلسطينيين الذين لا يجدون وأسرهم لقمة خبز يأكلونها. وفي نفس الوقت، ترى المتنفذين والكبار يؤمنون الأسمنت لبناء الجدار. هذه مفارقة غريبة وعجيبة. إذا رُئي عامل صغير يعمل في بناء الجدار تهب الأجهزة الأمنية لحبسه واعتقاله، أما هؤلاء، فلأنهم كبار، ويتبادلون حماية بعضهم بعضاً بشكل دائم، فإن أحداً لا يحاسب أحداً!..

لكني أؤكد أن هذه المرة مختلفة، وأن الناس ستتولى المحاسبة بنفسها.

### ■ إذا فأنت قناعتك أن السلطة لن تحاسب أحداً..؟

□ تقديري أن السلطة مجبرة على أن تحاسب في هذه المرة باعتبار أن هذا الملف مختلف عن غيره، لأن السلطة تدرك أنه في أي لحظة يستطيع أي عضو في المجلس التشريعي أن يخاطب الناس، وتحديداً الذين سلب الجدار أراضيهم، ويطلب منهم تنفيذ قرارات المجلس، وهم جاهزون لذلك.. لكننا نؤمن بسيادة القانون والقضاء. ونتمنى، كمجلس تشريعي، أن ننظر هذه القضية من قبل القضاء الفلسطيني النزيه العادل، إن كان لدينا مثل هذا القضاء، وأنا أشك بوجوده، في إطار من سيادة القانون، حتى لا تعم الفوضى.

المطلوب المحاسبة، وأعتقد أنهم سيجبرون في النهاية على المحاسبة.

## ■ كيف ستحاسب حكومة السلطة، المتهم رئيسها بالتورط في بيع خلطات أسمنتية لمستوطنة جبل أبو غنيم، المتورطين في هذه القضية..؟

□ دعنا نقول إن قضية أبو علاء ليست مثارة في التقرير الحالي الذي يقتصر على تناول قضية الأسمنت المصري.

### ■ لمَ لم تثر..؟

□ هو مدان لأنه لم يتحرك منذ البداية. الملف كان في حوزته، وكان يعلم بوجود القضية، لكنه لم يحرك ساكناً، ولم يحاسب أحداً.

أمّا فيما يخص قضية خلطات الأسمنت ومستوطنة جبل أبو غنيم، فلا توجد شكوى لدى لجنة الرقابة في المجلس التشريعي بشأنها، سوى ما يتحدث عنه الإسرائيليون في هذا الشأن.

إذا قدمت شكوى نحن جاهزون لمتابعتها، وهو أبلغنا جهوزيته للتحقيق في أي وقت نحدده.

المطلوب منا هو إكمال الملف والتحقق من السيد أبو علاء.

وأود أن ألفت إلى المخاطر الحقيقية التي تنجم عن فتح هكذا ملفات. قد نتعرض للتهديد. ليس سهلاً أن نخوض هذه التجربة في ظل الفوضى العارمة، وتمركز الفساد وقوته من خلال تحالف الفاسدين والمفسدين، في حين أن كل الآخرين يعملون فرادى دون تعاون.

### ■ ما هي التهديدات التي تعرضتم لها..؟

□ لا يوجد عملياً تهديدات حقيقية باستثناء محاولة قوات الاحتلال منعنا من السفر إلى مصر. لكن توجد حالة تحريض تستهدف أشخاصنا من قبل الأطراف المعنية وبعض تيارات داخل السلطة الفلسطينية. وهذا ليس جديداً، وهو ناجم عن فتحنا عدة ملفات للفساد، بدءاً من ملف سلطة النقد الفلسطينية، وملف بنك فلسطين الدولي، والآن ملف الأسمنت.

لكن حقيقةً نحن سعداء جداً لأننا كشفنا هذه القضية، وتحدثنا فيها، وأي ثمن ندفعه مقابل ذلك سيكون لنا وليس علينا. نحن في النهاية نريد إشعار الشعب الفلسطيني بوجود نواب قادرين على أن يرفعوا صوتهم في ظل الأوضاع السيئة التي نعيشها، ويكشفوا الحقيقة لكل الناس، لأن شعارنا كان دائماً الحق والحقيقة.

■ [.....]



مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>